في أروع صور الشفافية والمصداقية

نائب الرئيس يضع النقاط على الحروف ويفند مزاعم المشترك

■ اللقاء التشاوري الموسع للمؤتمر الشعبي العام وحلفائه في التحالف الوطني الديمقراطي وكتلتيهما في مجلسي النواب والشورى، ولجنة المائة الممثلة للتحالف في الحوار الوطني برئاسة الاخ المناضل عبدربه منصور هادي- نائب رئيس الجمهورية النائب الأول لرئيس المؤتمر الأمين العام- يوم الاربعاء، هدف الى وضع ليس فقط قيادات وقواعد وأنصار التحالف الوطني الديمقراطي بل وكل أبناء شعبنا أمام حقيقة الاوضاع التي يمر بها الوطن في هذه الفترة من تاريخه المعاصر وما يواجهه من تحديات وما يجابهه من أخطار تستوجب اصطفافاً وطنياً للتصدي لها وتجاوزها الى إنجاز الاستحقاقات الوطنية والديمقراطية وفي صدارتها إجراء الانتخابات البرلمانية في موعدها المحدد باعتباره الاولوية التي من أجلها مدد لمجلس النواب لعامين يتم خلالهما التحاور حول القضايا المتباين والمختلف حولها والمحددة في بنود اتفاقية فبراير 2009م..

كتب: أنور اليافعي

ولكن أحزاب اللقاء المشترك الموقعة على تلك الاتفاقية مع المؤتمر الشعبي العام لم تكن غايتها الحوار -كما أثبتت الوقائع- وإنما تأجيل الانتخابات لكسب الوقت واستغلاله في افتعال الأزمات والنفخ في كير الفتن وتأجيجها وإشعال الحرائق مراهنة عليه في إيصالها الى السلطة، حيث عملت على إعاقة الحوار باشتراطاتها خارج بنود الاتفاق، ساعية الى إيجاد الذرائع والمبررات للهروب من الحوار وهدر الوقت علّها تحقق رهاناتها الخاطئة والخاسرة، باحثةً في ذلك المنحى عن أطر مختلقة ووهمية للحوار خارج الشرعية الدستورية.. في هذه الفترة كان المؤتمر الشعبي وحلفاؤه- وانطلاقاً من قناعتهم وإيمانهم بالحوار كنهج أثبت قدرته في كل المراحل الوطنية على حل أعقد القضايا والمشاكل بكل صعوباتها وتحدياتها- دائماً يقدمون التنازلات حرصاً على المصلحة الوطنية والتجربة الديمقراطية خيار شعبنا لبناء دولته الديمقراطية دولة المؤسسات.

في هذا السياق جاءت معاني مضامين حديث الأخ المناضل

قدمت أحزاب التحالف الكثير من التنازلات حرصاً على إنجاح الحوار

عبدربه منصور هادي نائب رئيس الجمهورية النائب الأول لرئيس المؤتمر الأمين العام، في هذا اللقاء للمشاركين من قيادات التحالف الوطني الديمقراطي بشأن المراحل التي مر بها الحوار معطياً الصورة الحقيقية لمساره والمآل الذي وصل اليه والناجمة عن العراقيل والصعوبات التي كانت تضعها أمامه أحزاب اللقاء المشترك بغية عدم إجراء الانتخابات النيابية في موعدها وبالتالي الدخول في فراغ دستوري ومن ثم جر الوطن الى الفتن والتخريب والارهاب والدفع بشعبنا الى حالة من الفوضى.. وهو ما عمل التحالف الوطني الديمقراطي على إفشاله باذلاً كل الجهود لإنجاح الحوار، مقدماً التنازلات لإزالة كافة العراقيل.. منطلقاً المؤتمر الشعبي وحلفاؤه من ان الحوار كان أساساً بنى عليه المؤتمر ثقافته ونهجه السياسي.. مؤكداً تمسكه وحلفائه بكل ما اتفق عليه قبيل الانتخابات الرئيسية والمحلية عام ٢٠٠٦م مروراً باتفاق فبراير ٢٠٠٩م واخيراً المحضر التنفيذي لاتفاق فبراير الموقع عليه في ١٧ يوليو ٢٠١٠م، وهي اتفاقات وُقعت في إطار الشرعية الدستورية.. رفض المؤتمر والتحالف الوطني الديمقراطي محاولات المشترك للانقلاب على المؤسسات الدستورية عبر جرّ الحوار في اتجاهات تخرجه عن أطره الحقيقية الى أطر هلامية.. وهكذا يظهر استحواذ النزعة التآمرية الانقلابية على العقلية الشمولية لقيادات المشترك مدى رفضها للديمقراطية، الأمر الذي يفسره هروبها من الحوار وسعيها الى تأجيل الانتخابات للمرة الثانية تحت مبررات أن الأولوية للاتفاق على القضايا المطروحة للحوار بعدها تجري الانتخابات، رغم إدراكهم ان القضايا التي اقترحوها يحتاج التحاور حولها فترة زمنية طويلة، والانتخابات مرتبطة بمواعيد محددة دستورياً والتأجيل للمرة الثانية سوف يعني ادخال البلاد في فراغ دستوري.. وفي هذا يتضح بجلاء انهم يبطنون عكس ما يظهرون في خطابهم السياسي والاعلامي الذي بات مكشوفاً بعد أن استنفدوا كل اساليبهم ووسائلهم القمعية وغير المقنعة حتى لقواعدهم وأنصارهم والمتعاطفين معهم، فاقدين بذلك ما تبقى لهم من شعبية إن كانت موجودة.

وهكذا أشار الاخ عبدربه منصور هادي نائب رئيس الجمهورية النائب الأول لرئيس المؤتمر- بجلاء من واقع تجربة الحوار مع احزاب اللقاء المشترك الى انها لا تريد الوصول بالوطن الى بر الأمان بمطالبها التعجيزية خارج الاتفاقات.. ورغم ذلك تم إطلاق السجناء الموقوفين على ذمة قضايا جنائية مست وتمس الوطن والمواطن نزعاً للذرائع.. ومع ذلك يثبتون مرة أخرى أنهم لا يريدون الحوار من أجل الوطن بل من أجل الحوار وهذا واضح في اشتراطاتهم التي لا تنتهي، والغاية التأثير على الاجهزة الحكومية والأمنية والقضائية بغية النيل من هيبة الدولة وإظهارها انها غير قادرة على أداء مهامها.. ويتصورون بهذا أنهم سيحققون مراميهم وأهدافهم بوسائل انقلابية تآمرية.. وفي ذلك تفسير واضح عن: لماذا لا يريد المشترك الحوار والنظام الديمقراطي التعددي وتداول السلطة سلمياً والاحتكام لإرادة الشعب المعبَّر عنها في صناديق الاقتراع؟!

لقد كان نائب رئيس الجمهورية النائب الاول لرئيس المؤتمر الأمين العام في تقريره صريحاً في تبيان الأسباب والعوامل التي أدت الى انسداد آفاق الحوار.. واضعاً النقاط على الحروف.. مقدماً الدليل والبرهان بصدق وشفافية ووضوح نابع من استشعار المسؤولية تجاه أبناء شعبنا من منطلق الحرص على مصالح الوطن العليا وأمنه واستقراره ونهجه الديمقراطي ونمائه وتقدمه وازدهاره.□

الجديد في بيان أحزاب التحالف الوطني

إحباط مخطط المشترك للانقلاب على الديمقراطية

■ اختارت اليمن النهج الديمقراطي وركز دستور دولة الوحدة والقوانين المنبثقة عنه الممارسة السلمية في تداول السلطة عبر صناديق الانتخابات في منافسة انتخابية حرة ونزيهة ومباشرة بنظام اغلبي ينتج عنها أغلبية تحكم وتمرر برنامجها وقوانينها ومعارضة تعارض وتقوم بدور حكومة الظل وتمارس العمل السياسي والحزبي وتعد جمهورها وناخبيها ببرامج عملية ومفهومة ومقبولة عند المواطن اليمني لتنال هذه البرامج أولا رضا الناخب اليمني وثانيا لتحصل على الأغلبية وفق هذه البرامج الانتخابية وتنفيذها،

فائز سالم بن عمرو

وعلى هذا النسق من الممارسة السلمية والديمقراطية سار اليمن الموحد رغم من بعض المنغصات التي وقفت في طريق الديمقراطية من محاولة نيل السلطة بقوة الحديد والنار في حرب ١٩٩٤م إلا ان جماهير شعبنا رفض هذا السلوك الانقلابي والعنفي للوصول إلى السلطة ، واستمرت العملية الديمقراطية والانتخابية تمشي بخطوات ثابتة ومتدرجة نحو النهج الديمقراطي والسلمي إلى ان جاءت انتخابات ٢٠٠٦م الرئاسية والمحلية وفي هذا الوقت تكتلت مجموعة من الأحزاب التي لم تنل الأغلبية في الانتخابات لتحسين تواجدها الانتخابي والجماهيري بين الناس من خلال اتفاقهم على مرشح رئاسي واحد ومحاولة الخروج ببرنامج انتخابي توافقي وباركت جميع الأحزاب والمنتظم السياسي والحزبي في بلادنا والدول الصديقة والمهتمة بتطوير الممارسة الديمقراطية والانتخابية هذا العمل الحزبي المشروع، واعتبرت ذلك خطوة دافعة بالعملية الديمقراطية والانتخابية في بلادنا لمنافسة مرشح المؤتمر الشعبي العام فخامة الأخ علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية ، وجرت انتخابات ٢٠٠٦م الرئاسية والمحلية وفق تنافس انتخابي وجماهيري شديد وقامت الأحزاب المتنافسة بتحشيد مناصريها ومنتسبيها والتسابق إلى الجماهير لإقناعهم ببرامجهم الحزبية والانتخابية في كافة مجالات الحياة السياسية والاجتماعية والتنموية والاقتصادية وأفرزت هذه الانتخابات بشهادة المراقبين الدوليين والجهات الإقليمية والمعاهد المحايدة والنزيهة منها بعثة الاتحاد الأوربي بفوز مرشح المؤتمر بأغلبية الأصوات وحصولها على تفويض الناخب للحكم فترة انتخابية أخرى ، لكن أحزاب اللقاء المشترك لم تقبل بنتائج الانتخابات ولم ترض بحكم الشعب فاختارت طريقا غير ديمقراطي وغير انتخابي جاء كالآتي :

أولا : التشكيك في نتائج الانتخابات وما أفرزته من نتائج بعدة طرق منها :

– الالتجا إلى توصيات الاتحاد الأوربي الذي أشاد بالعملية الانتخابية والديمقراطية في بلادنا بشكلها العام وقدم توصيات لتطوير العملية الانتخابية وتحديث آلية عمل لجنة الانتخابات والاهم اعتماد النسبية لتنال كل الأحزاب والتنظيمات السياسية حصة في مجلس النواب والمجالس المحلية بواسطة النظام النسبي التي تمكنها وتشركها في ممارسة العمل الرقابي والتنفيذي على أجهزة الدولة ، وكان هذا مطلباً مقبولا ووافقت قيادة المؤتمر على مناقشته.

– المطالبة بتغيير أصول العملية الانتخابية والوصول إلى توافق وتقاسم بين المؤتمر والمشترك ، والضرب بعرض الحائط بأسس العملية الديمقراطية والانتخابية ، وقوبل هذا النهج والسلوك بالرفض لأنه يخالف الدستور وينقض على العملية السياسية والحزبية.

ثانيا : الالتجاء إلى الشارع وتحريضه وجعله وسيلة للمطالبة والابتزاز والضغط على الحكومة ، وقد صرح قادة من المشترك بأنهم سوف ينزلون إلى الشارع إذا خسروا الانتخابات في ٢٠٠٦م قبل وقوعها وقد نفذوا وعودهم وضربوا بنتائج الانتخابات والتفويض الذي أعطاه الشعب للأغلبية في انتخابات تنافسية وشريفة.

ثالثا : التصريح والتلميح بان الانتخابات والتنافس الديمقراطي غير مجدي ومناصرة الوسائل غير السلمية والعسكرية والعنفية للوصول إلى السلطة من خلال التوائم والتطابق مع نهج وسلوك وأطروحات ما يسمى بالحراك وتأييد تمرد الحوثي ومناصرته وتأييده في كثير من الأحيان والتبرير له في أحايين أخرى ، وكذلك الصمت والسكوت عن أعمال الإرهاب وكثير من السلوكيات والمظاهر التي تناقض مظهر الدولة وتنخر في جسدها وتهدم مؤسساتها.

رابعا : تقديم حلولا ومبادرات تصرح بالتقاسم والتحاصص السلطة وجعل القضايا والإشكالات سيفا مسلطا على رقبة الحزب الحاكم ومؤسسات الدولة للوصول إلى السلطة عن طريق التوافقات وبعيدا عن المؤسسات الشرعية وتناسي النهج الانتخابي والديمقراطي.

تحريض الشارع على العنف ومساندة الارهابيين لمزيد من الابتزاز

على أحزاب التحالف تحمل مسئولياتها تجاه حماية الديمقراطية

المشترك يصر على تقاسم السلطة وإلغاء المؤسسات الدستورية

لقد تلقفت القيادة السياسية وقيادة واطر وكوادر المؤتمر الشعبي العام توصيات الاتحاد الأوربي وعكست في برنامج الرئيس الانتخابي لعام ٢٠٠٦م للانتخابات الرئاسية والمحلية وعن طريق التعديلات الدستورية التي شملت توصيات للتعديلات في نظام الدولة عن طريق اختيار النظام الرئاسي وتوصيات لتعديل النظام الانتخابي عن طريق الانتخابات بالتمثيل النسبي والكوتا الانتخابية لصالح المرأة وتوصيات لتطوير العمل الإداري والتنموي عن طريق الحكم المحلي واسع الصلاحيات وانتخاب المحافظين وإنشاء شرطة محلية في كل وحدة محلية ومنح استقلال مالي وادراي للوحدات الإدارية ، لكن هذه الأحزاب رفضت هذا المقترحات التي تتوافق تماما وتنسجم مع توصيات وقرارات البعثة الأوربية لمراقبة الانتخابات لعام٢٠٠٣م في الانتخابات البرلمانية ولعام ٢٠٠٦م للانتخابات الرئاسية والمحلية واستأسدت في رفضها وتسخيفها في مشهد غريب ومثير وغير مسبوق في أي نظام ديمقراطي أو في أي معارضة اقلمية أو دولية والسبب في هذا الرفض يعود للاتي :

١- لا توجد لهذه الأحزاب قواعد انتخابية وجماهيرية فالاحتكام إلى الانتخابات لن يمكنها من السلطة فإذا الفرصة للوصول إلى السلطة لن تكون عن طريق الانتخابات بل المساومة والتوافق والتحاصص.

٢- تفتقر هذه الأحزاب إلى برامج انتخابية موحدة فهي أحزاب متناقضة فكريا وأيدلوجيا وقد اتضح هذا بقوة من خلال المبادرات التي طرحتها هذه الأحزاب إذ تناقضت رؤياها وأفكارها من اصغر الأمور إلى أكبرها.

٣- أكثر أحزاب اللقاء المشترك هي أحزاب أيديولوجية وترفض الانتخابات وهي ترفض تواجد المرأة في قيادة أحزابها لأنها تراها صوت انتخابي فقط فرفضت هذه المبادرة التي ستوقعها في صراع داخلي بين تياراتها الدينية والقبلية والمناطقية.

٤- كثير من قيادات هذه الأحزاب يمتلكون مكاتب وشركات متنفذة ومستفيدة من المركزية الشديدة فقاومت واستبسلت في رفض الحكم المحلي واسع الصلاحيات وعرقلة عمل المؤتمر.

ولتجاوز هذا الرفض المطلق من أحزاب اللقاء المشترك اقترح فخامة الأخ علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية إجراء حوار سياسي يشترك الجميع في تحمل مسؤولياتهم والمشاركة بفعالية في وضع الحلول للقضايا الخلافية حتى يحصل على موافقة وطنية وسياسية ومجتمعية من خلال تحديث قانون الانتخاب اليمني ولكن وفق الثوابت الوطنية والدستورية والقانونية للجمهورية اليمنية ، وقد وقفت هذه الأحزاب مواقف متناقضة ومتباينة ومتغيرة من الحوار تجلت في الآتي :

١- الرهان على إضاعة الوقت وإدخال البلاد في فراغ دستوري لإبطال النهج الديمقراطي والانتخابي ولإرساء أسس جديدة ومخالفة للدستور للوصول إلى السلطة والحكم في اليمن.

٢- الخلط الشديد والمتعمد بين الحوار السياسي الذي يناقش قانون الانتخاب وتطوير العملية السياسية وبين الحوار الوطني الذي يتناول القضايا الوطنية والتحديات التي يواجهها الوطن والمواطن اليمني عن طريق :

– ربط الحوار السياسي بمطالب وطنية وتنموية وبعيدة عن الاستحقاق الانتخابي ووضع الشروط البعيدة عن الحوار السياسي حتى وصل بهم إلى اشتراط صرف إكرامية رمضان شرط للعودة إلى الحوار.

– المطالبة بحل القضايا الوطنية والمعاشية والتنموية شرط لبداء الحوار والسير فيه ، والمنطق يقول إننا نحل القضايا السياسية وندخل انتخابات نزيهة بقوانين متطورة لتشرع المؤسسات المنتخبة في حل هذه القضايا الوطنية ، فلا يمكن ربط استحقاق انتخابي بقضايا تنموية وسياسية وإدارية وموروثات ثقافية وتاريخية تحتاج إلى أوقات طويلة لحلها وتسويتها

٣- رفض مشاركة الجميع في حل القضايا الوطنية من كافة أفراد المجتمع وجعل القضايا الوطنية مطالب ابتزازية لتحقيق مكاسب آنية وذاتية.

٤- محاولة الاستفادة من القضايا التنموية والاستحقاقات والتحديات التي تمر بها بلادنا لجعلها حجة في تأخير الانتخابات والالتفاف عليها.

٥- السعي إلى التدويل الدولي للتحديات الأمنية من خلال المطالبة بتدخل مجلس الأمن لحل مشكلات اليمن والمطالبة بمرجعيات أجنبية وغير دستورية تكون قاعدة لأي حوار وطني أو سياسي.

٦- التركيز على الحوار المشروط والانحراف بمسارات الحوار إلى القضايا الجزئية والفرعية وتناسي الحوار في شقيه السياسي والوطني.

٧- اعتماد على آلية الحوار الصفري أي الحوار لمجرد الحوار وإذا اقترب الحوار للوصول إلى نتيجة تتبع هذه الأحزاب آلية الانسحاب من الحوار والبدء من الصفر في أي حوار قادم.

في رأيي ان المؤتمر الشعبي العام ساهم في تكريس الأزمة من خلال سيره في حوار عبثي ولا فائدة منظورة منه عند اشد الناس تفاؤلا واضطر الحزب الحاكم التخلي عن أغلبيته والقبول بحلول وحوار يتجاوز النهج الديمقراطي القائم على أغلبية تحكم ومعارضة تعارض وتقوم ، كل عاقل ووطني يطالب بالمضي في الاستحقاقات الانتخابية وعدم جعل الثوابت الوطنية والدستورية والقانونية بضاعة في سوق المساومة والحوار الصفري ، ونطالب من فخامة الرئيس تحمل مسؤولياته كقائد للبلاد وإدارتها سياسيا وتنمويا وإذا اخضع الاستحقاق الانتخابي للمساومة كالمرة الأولى فإن في ذلك كارثة، وقد تدخل بلدنا في منعطفات وطرق غير دستورية وغير قانونية.□

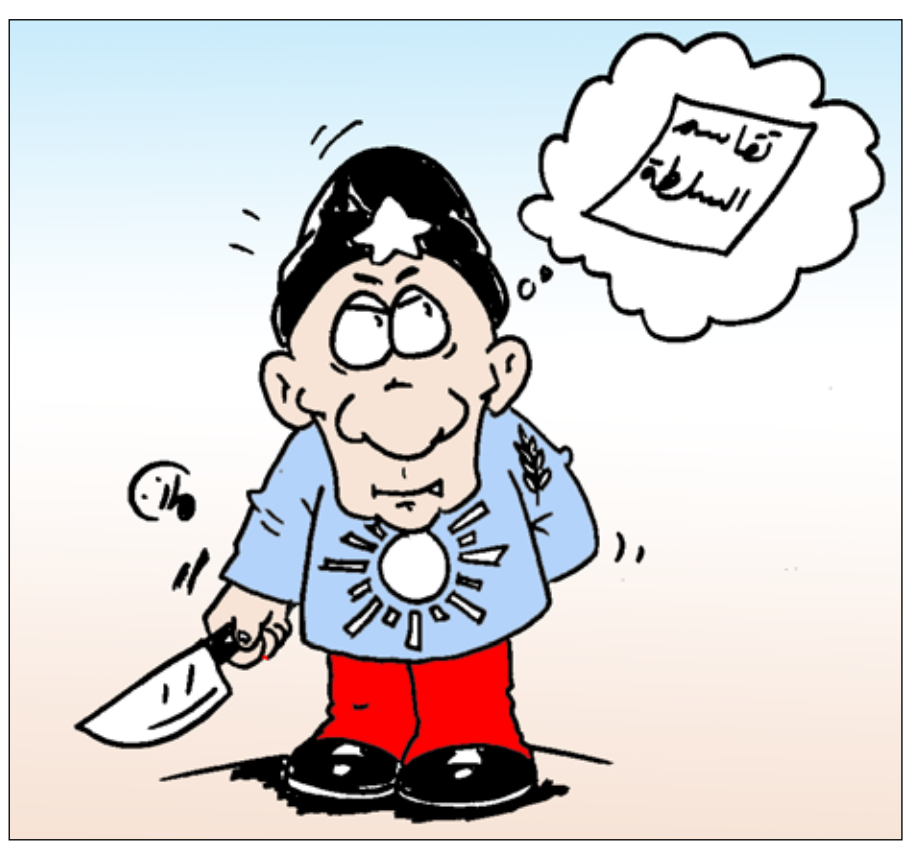

■ مثلت محاولة الانقلاب على المؤسسات الدستورية واخراجها تماماً من دائرة الشرعية المعبرة عن ارادة الأمة اليمنية عبر صناديق الاقتراع، هدفاً استراتيجياً لأحزاب المشترك ظلت ومنذ العام 2006م تخطط له باعتباره المدخل الحقيقي لتنفيذ المزيد من أجندتها التي ترتكز على مدى نجاح هذا الهدف الانقلابي.

المشترك وإلغاء المؤسسات الدستورية

يحيى على نوري

اذاً نحن أمام مخطط تآمري تنفذه أحزاب المشترك بغض النظر عن السبل والطرق المستخدمة لتنفيذه.. ندرك بأنها لن تبلغ مآربها في ظل استمرار شرعية المؤسسات الدستورية للدولة التي تمثل لها شبحاً وتدفعها الى ارتكاب المزيد من الممارسات واللعب السياسي التدميري باتجاه تحويل الوطن الى كعكة يتم تقسيمها حسب طموحات وأهواء تلك الأحزاب.

نقول ذلك انطلاقاً من إيماننا العميق بان ممارسات هذه قد اضرت كثيراً بالوطن والشعب وأوصلت الامور الى ما هي عليه اليوم من معطيات تسر العدو وتحزن الصديق والمحب لهذا الشعب.

كلام نهدف من خلاله وبشفافية عالية إلى تقديم الصورة الكاملة والجلية المفعمة بكافة الدلائل والحجج والاجندة التي تؤكد مصداقية ماذهبنا اليه وبصورة تعلو عن مفهومي الدجل والخداع للرأي العام والذي للأسف الشديد مازال هناك اطراف عدة في احزاب المشترك تواصل انتاجه عبر تعاملها مع قضايا الوطن بهدف دغدغة عواطف الناس بمصطلحات تدعي زوراً وبهتاناً بأنها حقائق دامغة وهي في الاصل لا تعدو عن كونها حالة إفلاس واستمرار الصيد في مستنقع المزايدة والدجل والخديعة.. فالرأي العام اضحى قادراً على التمييز بين الغث والسمين ويدرك تماما اين تكمن مصالح وطنه العليا والاستراتيجية التي تمثل جميها ضمانات حقيقية لحاضره ومستقبله وكفيلة بأن تجنبه مزالق الوقوع في اتون الصراعات والتطاحنات التي يحاول صناع الازمة الراهنة جره اليها بصورة عمياء متعصبة لتنفيذ أجندة وسيناريوهات خارجية.

اذاً الوطن والشعب ووفقاً لمعطيات المرحلة الراهنة بحاجة الى مواقف شجاعة ومنتصرة لآماله وتطلعاته وليس بحاجة إلى انتكاسة في القيم والمثل الوطنية لدى الساعين عبثاً الى بلورتها على الواقع في أبشع صور الممارسة غير المسئولة لهم ازاء الوطن ومصالحه.

وانطلاقاً من هذه الرؤية كان المواطن في الداخل والخارج ومعه المتابعون والمهتمون بالشأن السياسي لوطنهم وبرصد تحولاته، خاطب مؤخراً الاخ المناضل عبدربه منصور هادي نائب رئيس الجمهورية النائب الأول لرئيس المؤتمر الامين العام – اعضاء اللقاء التشاوري الذي نظمته احزاب التحالف الوطني الديمقراطي، بثقة عالية سارداً الحقيقة الكاملة التي تكشف فظاعة الممارسة غير المسئولة من قبل المشترك تجاه الحوار الوطني ومنذ محطة انطلاقته الاولى في العام ٢٠٠٦م.

حقائق لاريب تعكس جميعها دلالة واحدة ان احزاب المشترك قد حددت سلفاً هدفها الاستراتيجي متمثلاً في افراغ المؤسسات الدستورية، وهو هدف جعلها تنظر بسطحية وسذاجة الى كافة التنازلات التي كان للقيادة السياسية بزعامة الاخ علي عبدالله صالح –رئيس الجمهورية رئيس المؤتمر الشعبي العام– قد حرصت على تقديمها بهدف تشجيع هذه الاحزاب على السير قدماً باتجاه بلورة الاهداف المنشودة من الحوار لكن شيئاً من ذلك لم يتم.

ولهذا فان منطق السياسة وفنها وعلمها ودروبها لم نجده لدى قيادات هذه الأحزاب في تعاطيها مع احد المبادئ التي تؤكد ان السياسة هي فن الممكن وخاصة بعد ان عبرت هذه التنازلات عن تجاوزها الكامل لحدود هذا المبدأ السياسي الذي أصبح يفيد تحقيق غير الممكن.

وبالرغم من كونها تنازلات كبيرة تتجاوز طموح أي معارضة في العالم.

ويؤكد هذا لامبالاة المعارضة للتنازلات المتكررة للمؤتمر الشعبي العام وحلفائه بيد أن ما تسعى إليه أحزاب المشترك هو تنازل النظام عن شرعيته، لتجد نفسها بعد الـ٢٧ من ابريل ٢٠١١م تتحدث بالفم المليان عن الحكومة غير الشرعية ومجلس النواب غير الشرعي وبعد ذلك تتهيأ لخوض مرحلة جديدة تهدف الى افراغ المؤسسة الرئاسية رأس الدولة وعنوان سيادتها واستقلالها.

وازاء كل ذلك لن نجد شعبنا إلا معززاً لتوجهات قيادته باتجاه الاستحقاق الانتخابي القادم وبأن يسجل حضوراً فاعلاً وحريصاً على التجربة الديمقراطية مؤسسات دولته الوحدوية، ويظل باب الحوار مفتوحاً أمام أي عاقل وراشد يحاول اعادة ترتيب اوراقه من جديد والاسراع في الانضمام للشعب والتناغم مع مصالحه وتطلعاته.□